ملاحظات سياسية رقم 145

شباط/فبراير 2024

تعزيز الدبلوماسية الأمريكية لوقف الحرب بين حزب الله وإسرائيل

حنين غدار

منذ الهجمات التي قادتها "حماس" ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ظهر الأمين العام لـ "حزب الله" حسن نصر الله خمس مرات علناً للحديث عن المواجهة الدائرة بين الحزب وإسرائيل على طول الحدود اللبنانية. وتؤكد هذه الخطابات مجتمعةً تحولاً جذرياً في قواعد الاشتباك والردع التي اتبعها الخصمان منذ حرب صيف عام 2006. بالإضافة إلى ذلك، فإنها توضح أن "حزب الله" لا يريد حالياً حرباً مع إسرائيل وأنه يرغب في العودة إلى الوضع الراهن القائم على الردع الذي كان سائداً قبل الحرب، والذي يسمح له بتعزيز بنيته التحتية العسكرية وقواته القتالية، وبالتالي، الاستمرار في خدمة راعيته إيران. وبالنسبة للسياسة الأمريكية، فإن منع حرب واسعة النطاق بين "حزب الله" وإسرائيل يمثل أولوية ويتطلب دراسة دقيقة للمصالح التي تحرك الجماعة الشيعية المسلحة في لبنان.

وبغض النظر في الوقت الحالي عن أولويات إسرائيل ومخاوفها المختلفة فيما يتعلق بـ"حزب الله"، فإن أي مسعى دبلوماسي فعال يجب أن يأخذ في الاعتبار التهديد متعدد الجوانب الذي يشكله الحزب على التماسك اللبناني الداخلي والأمن الإقليمي وكذلك الأمن على طول الحدود الإسرائيلية. وعليه أيضاً مراعاة خطاب نصر الله الذي يؤدي، إلى جانب ردود الفعل العسكرية المحدودة للحزب حتى الآن، إلى الاستنتاجات التالية:

• **"حزب الله" غير مستعد للحرب**. يصح ذلك عسكرياً ومالياً. فعلى مدى العقدين الماضيين تقريباً، أنهكت الحروب الإقليمية قوة الحزب القتالية، كما أدت العقوبات المفروضة على إيران إلى شل موارده المالية. وخلافاً

لما حدث في عام 2006، يفتقر "حزب الله" اليوم إلى الميزانية اللازمة لخوض الحرب وإعادة الإعمار، ولن تكون دول الخليج مستعدة لإعادة بناء لبنان هذه المرة. وتؤثر القيود العسكرية في الحزب على مستوى المقاتلين والقيادة. فعلى مستوى القيادة، أدت خسارة قادة الحزب العسكريين عماد مغنية (توفي في عام 2008) وخلفه مصطفى بدر الدين (توفي في عام 2016)، إلى جانب قائد "فيلق القدس" التابع لـ"الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" قاسم سليماني (توفي في عام 2020)، إلى فراغ في السلطة العسكرية.

• **قاعدة "حزب الله" لا تريد الحرب**. في خضم الأزمة الاقتصادية المستمرة والمتدهورة في لبنان، لن يؤيد مناصرو "حزب الله" الشيعة قراراً بخوض الحرب، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تدهور أوضاعهم وتآكل الدعم الهش أساساً الذي يحظى به الحزب. وعلى المستوى الأساسي، يعرف سكان جنوب لبنان أنهم لن يجدوا مأوى لهم ولعائلاتهم في أعقاب الهجمات الإسرائيلية. وهذا يتناقض مع الوضع في عام 2006، عندما رحّب اللبنانيون من الطوائف الأخرى بالنازحين من الجنوب أو هاجر آخرون إلى سوريا. لكن هذه الخيارات لم تعد واردة اليوم نظراً لتأجج النزعة الطائفية والمشاعر المناهضة لـ "حزب الله" في لبنان، بالإضافة إلى الدمار الذي خلّفته الحرب في سوريا.

• **"حزب الله" لا يريد أن يهدر قدراته على إنقاذ "حماس"**. ينطبق هذا التقييم بشكل خاص على صواريخ الحزب الموجهة بدقة ووحدة النخبة "الرضوان" التابعة له، ويعكس في الوقت عينه حسابات طهران التي تفرض عليها الحفاظ على "حزب الله" لأغراض أكثر إلحاحاً. فضلاً عن ذلك، شهد الحزب ورعاته الإيرانيون على الدمار والخسائر التي لحقت بغزة من جراء الرد العسكري الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة على هجوم "حماس"، وهم يريدون تجنب تداعيات مماثلة لحرب واسعة النطاق.

The successive deaths of Hezbollah commanders Imad Mughniyah and Mustafa Badreddine and of Iran's Qasem

• **"حزب الله" معرض بشكل كبير لأنشطة الاستخبارات وجمع البيانات الإسرائيلية**. تجلّى ذلك من خلال القتل المستهدف لثلاثة قادة رفيعي المستوى داخل لبنان وسوريا خلال أسبوعين فقط وهم صالح العاروري من "حماس" في ضاحية بيروت الجنوبية، ووسام الطويل القائد في "وحدة الرضوان" التابعة لـ "حزب الله" في جنوب لبنان، والسيد راضي الموسوي القائد في "فيلق القدس" في دمشق.

ووفقاً لمصادر متعددة مقربة من "حزب الله"، فإن قيادة الحزب منشغلة في الغالب بتحديد مصادر الاستخبارات الإسرائيلية ومعالجة نقاط الضعف داخل صفوفها العسكرية والإدارية. ومن جانبها، ترد الوحدات العسكرية لـ "حزب الله" على أعمال إسرائيل بأساليب مدروسة تُظهر سعيها إلى تجنب حرب أكبر. وقد أدى تردد الحزب بدوره إلى تشجيع الجيش الإسرائيلي على تجاوز الخطوط الحمراء السابقة، وبالتالي القضاء على تفاهمات الردع القائمة على طول الحدود.

وعلى الرغم من رغبة "حزب الله" في إبقاء المواجهة الحالية على نار هادئة ـ وخطاباته التي تشير إلى أن هجماته ستنتهي عندما ينتهي القتال في غزة ـ يتزايد احتمال نشوب حرب على طول الجبهة الشمالية لإسرائيل، وذلك لأن إسرائيل ترى الفرصة سانحة لمواصلة إضعاف عدوها "حزب الله". فإلى جانب الاغتيالات المستهدفة المذكورة سابقاً، قتل الجيش الإسرائيلي الكثير من العسكريين من ذوي الرتب الأدنى في "حزب الله" ودمر أجزاءً كبيرة من البنية التحتية العسكرية للحزب، لا سيما شمال نهر الليطاني.

وسعياً لتحقيق هدف الولايات المتحدة المتمثل في تجنب الحرب، أرسل الرئيس جو بايدن مؤخراً المبعوث الخاص عاموس هوكستين إلى كل من إسرائيل ولبنان، حيث اقترح ترسيم الحدود البرية على غرار اتفاق الحدود البحرية الذي تفاوض بشأنه في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي الاتفاق البحري، أعطى الجانبان الأولوية للمصالح الاقتصادية وليس التفوق الأمني، مما يعكس جزئياً الردع المتبادل الناجح، وأقر كلاهما بالتكاليف المنخفضة التي تنطوي عليها الصفقة. لكن هجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر قلب حسابات إسرائيل وأولوياتها رأساً على عقب، ولم يعد الإسرائيليون يعتبرون حدودهم الشمالية آمنة.

لقد نزح سكان المنطقة ولا يمكنهم العودة دون ضمانات أمنية، إدراكاً منهم أن "وحدة الرضوان" النخبوية التابعة لـ "حزب الله" مدربة بالتحديد على أساليب التسلل التي استخدمها المقاتلون بقيادة "حماس" عبر حدود غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي مناخ ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصبح المسؤولون الإسرائيليون أكثر استعداداً من ذي قبل لاستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهدافهم. على سبيل المثال، إذا فشلت الدبلوماسية في إبعاد مقاتلي "وحدة الرضوان" إلى المسافة المنشودة التي تتراوح بين ثمانية وثلاثة عشر كيلومتراً تقريباً من الحدود الإسرائيلية، فبإمكان إسرائيل أن تتولى زمام الأمور بنفسها من خلال الغارات الجوية وغيرها من الوسائل العسكرية.

عناصر الدبلوماسية الأمريكية الحالية

ترتكز الجهود الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة لضمان أمن الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية على مسارين من الجهود:

(1) ترسيم الحدود بشكل أوضح؛

(2) وتنفيذ "قرار مجلس الأمن رقم 1701"، الذي أنهى الحرب بين "حزب الله" وإسرائيل عام 2006، ونصَّ على أن يقتصر الوجود المسلّح بين نهر الليطاني اللبناني والحدود الإسرائيلية على عناصر الجيش اللبناني و"قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة". ومع ذلك، لم يتم تنفيذ القرار بنجاح، وحافظ "حزب الله" على وجوده على طول الحدود. تجدر الإشارة من البداية إلى تحدٍّ آخر: حتى لو تم تحقيق هذه الأهداف الدبلوماسية، يجب منع "حزب الله" في المستقبل من استخدام صواريخه بعيدة المدى والموجهة بدقة ضد إسرائيل، أو في

نهاية المطاف إعادة نشر "وحدة الرضوان" التابعة له على طول الحدود، كما حدث بعد أشهر من التنفيذ الأولي "للقرار رقم 1701" في عام 2006.

مبادرة هوكستين وقيودها

من المؤكد أن مثل هذه التفاصيل تؤدي إلى تساؤلات أكبر حول التهديد المستمر الذي يشكله "حزب الله" لإسرائيل ولبنان والمنطقة. وعلى الرغم من خسارة الحزب لأغلبيته البرلمانية في عام 2022، إلا أنه يحتفظ بنفوذ اقتصادي ومؤسساتي كبير في لبنان. وعلى وجه التحديد، طالما يسيطر مسؤولوه على المؤسسات الأمنية والعسكرية في البلاد، والحدود مع سوريا، ونقاط الدخول الأخرى - أي مطار بيروت الدولي والموانئ البحرية الوطنية - فبإمكان الحزب تهريب الأسلحة، وبالتالي إحباط الجهود الرامية إلى تنفيذ "قرار مجلس الأمن رقم 1701"، وهو قرار ملزم ولكنه غير فعال عندما يتعلق الأمر بمعاقبة المخالفين. وفي الوقت نفسه، يستطيع "حزب الله" الحفاظ على جهوزيته العسكرية من خلال تدريب مقاتليه في الحروب الإقليمية. وفي الأعوام الثمانية عشر التي تلت عام 2006، أظهر الجيش اللبناني و"قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان" ("اليونيفيل") عجزهما عن مواجهة "حزب الله" عند إعادة انتشاره على طول الحدود بهدف مواجهة إسرائيل في النهاية.

ويهدف الاقتراح الحالي للمبعوث الأمريكي عاموس هوكستين إلى إعداد مخطط تنظيمي عام وحل النقاط الثلاث عشرة المتنازع عليها على طول الحدود، وقد رحب لبنان بهذه المبادرة. وشدد الأمين العام لـ "حزب الله" حسن نصر الله، خلال زيارة هوكستين إلى إسرائيل، على الخطة باعتبارها "فرصة تاريخية لتحرير كل شبر من أرضنا اللبنانية"، لكنه قال أيضاً إن المناقشات لا يمكن أن تتم إلا بعد توقف حرب غزة. وعلى الرغم من الاستعداد الضمني لنصر الله للتحدث عن هذه المسألة في وقت لاحق، إلّا أنه ربما يسعى وبكل بساطة إلى كسب الوقت، واضعاً نصب عينيه خططاً لإعادة التقييم وفقاً للحاجة.

وفي 11 كانون الثاني/يناير، التقى هوكستين أثناء وجوده في لبنان برئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي وأكد ضرورة التوصل إلى حل دبلوماسي على الحدود لمنع المزيد من التدهور. وشدد على "ضرورة العمل على تهدئة الوضع في جنوب لبنان، حتى لو لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق حل نهائي في الوقت الراهن". ويبدو أن مساعيه الدبلوماسية تهدف، من بين أمور أخرى، إلى السماح للبنانيين بالعودة إلى مجتمعاتهم التي تم إخلاؤها في جنوب لبنان وللإسرائيليين بالعودة إلى مجتمعاتهم في شمال إسرائيل.

وشرح هوكستين موقف الولايات المتحدة خلال مقابلة أجريت معه في 28 كانون الثاني/يناير في برنامج Face the Nation، قائلاً: "علينا أن نحرص على أن يكون الإسرائيليون واللبنانيون قادرين على العيش في منازلهم بأمان. ولا يتحقق ذلك من خلال وقف إطلاق النار فحسب، بل يتطلب مفاوضات أكثر تعقيداً لضمان تواجد الجيش اللبناني في تلك المنطقة، وتوفر المزيد من المعايير الأمنية للمدنيين" أيضاً. وأضاف: "عندما نقوم بذلك، علينا أن نبدأ في النظر في كيفية ترسيم الحدود، أي الحدود الفعلية، بين البلدين لكي نتمكن من ضمان أمن طويل الأمد وسلام طويل الأمد في منطقة شهدت جولات كثيرة من النزاع على مدى السنوات العديدة الماضية".

إن الجيش اللبناني، الذي ركز على منع الجماعات غير اللبنانية مثل "حماس" وغيرها من إطلاق الصواريخ على إسرائيل، لم يواجه "حزب الله" جنوب نهر الليطاني. ومن المؤكد أن وجود الجيش اللبناني اليوم - حتى بأعداد أكبر مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن - لن يضمن الأمن للمدنيين في المنطقة. فضلاً عن ذلك، نظراً للقيمة الاستراتيجية العالية التي يوليها "حزب الله" وموجّهوه الإيرانيون للسيطرة على الحدود، فإن توفير الجيش اللبناني للأمن سوف ينطوي على تحديات خطرة ومستمرة.

لكن القيادة مهمة، كما تبيّن خلال الاشتباكات التي وقعت بين "حزب الله" والسكان المسيحيين في الكحالة جنوب شرق بيروت عام 2023، وفي الطيونة في بيروت عام 2021. على سبيل المثال، سلطت حادثة الطيونة الضوء على القدرات المحتملة للجيش اللبناني عندما يكون تحت قيادة مؤهلة. ففي تلك الأزمة، غيّر جنود الجيش اللبناني الديناميكية على الأرض عندما امتثلوا لأوامر قادتهم بإطلاق النار على مقاتلي "حزب الله" الذين كانوا يحاولون مهاجمة المنطقة المسيحية. ومن المؤسف أن الديناميكية ذاتها لم تنطبق على الكحالة.

ويبدو أن خطة هوكستين تنقسم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، من خلال الإدراك بأن "حزب الله" لن يتفاوض حتى انتهاء القتال في غزة، ستركز هذه المرحلة على وقف المواجهات الحالية أو على الأقل حصرها ضمن نطاق بضعة كيلومترات من جانبَي الحدود لتقليل احتمالية نشوب حرب شاملة. وستنشأ المرحلة الثانية من قواعد الاشتباك العسكري الجديدة هذه وتبدأ بعد (انتهاء) حرب غزة، مع التركيز على حل النقاط المتنازع عليها على طول الحدود. وهذا من شأنه أن يمهد الطريق للمرحلة الثالثة، وهي إبرام اتفاق كامل لترسيم الحدود. وهنا قد تبرز معضلة لأن المحادثات لن تشمل مزارع شبعا المتنازع عليها، والتي ضمتها إسرائيل عام 1981 ويطالب بها لبنان وسوريا أيضاً. وعلى وجه التحديد، إذا تم تأطير اتفاق الحدود على أنه خطوة لتجريد "حزب الله" من مبرراته لمحاربة إسرائيل، فبإمكان الحزب ببساطة أن يغير مساره ويدعي أنه يقاتل من أجل مزارع شبعا.

وحتى لو نجحت خطة هوكستين على المدى القصير، فإن كبح جماح "حزب الله" بطريقة أكثر استدامة سيتطلب مرحلة رابعة تحد من نفوذ الحزب داخل لبنان. وعلى وجه التحديد، لا يمكن للدبلوماسية ضمان أمن الحدود والسلام في المستقبل إلا من خلال إبطال نفوذ "حزب الله" على المؤسسات العسكرية والأمنية اللبنانية. ويُعد هنا "قرار مجلس الأمن رقم 1559" (2004) من الأدوات القابلة للتطبيق، إذ يسعى إلى تعزيز السيادة اللبنانية، ويدعو بالتالي إلى "انسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية من لبنان"، و"بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية"، "وحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها". ومن خلال الالتزام والضغط الدوليين اليوم، يمكن أن يصبح تنفيذ "القرار رقم 1559" حقيقة واقعة.

ومن الممكن أيضاً إضعاف "حزب الله" في السياسة اللبنانية من خلال معالجة الفراغ الرئاسي في البلاد. فقد انتهت ولاية رئيس الجمهورية السابق ميشال عون في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وبقي المنصب شاغراً منذ ذلك الحين. يجب على الجهات الفاعلة الدولية الآن أن تصر على أن يُبدي الرئيس المعيّن الجديد التزامه بالسيادة اللبنانية، وعدم انصياعه لـ "حزب الله". ويمكن أن يتبع ذلك تشكيل الحكومة الذي طال انتظاره والتعيينات الأمنية المرتبطة بها، لتكون بمثابة الخطوات الأولى في مسيرة لبنان الطويلة نحو السيادة الفعلية. وستشمل التعيينات الرئيسية قائد الجيش، ومدير عام الأمن العام، وحاكم مصرف لبنان الذي يتمتع بسلطة الحد من التدفقات النقدية للحزب.

ومع ذلك، فإن المحاولات السابقة لحل الأزمة الوطنية اللبنانية كانت مبنية على توقع التوصل إلى تسوية قائمة على حسن النوايا مع "حزب الله". ونتيجة لذلك، لم تؤدِ المحادثات إلا إلى تعاظم قوة الحزب، حيث لم يتردد في استخدام السلاح لقلب المعادلة لمصلحته، بدءاً من "ثورة الأرز" عام 2005، - التي سعت إلى طرد الجيش السوري من البلاد - ووصولاً إلى تنفيذ اتفاقيات مثل "اتفاق الدوحة" الذي أُبرم في أيار/مايو 2008. ويُظهر هذا الإرث المؤسف الحاجة الملحة إلى تقليص وجود "حزب الله" داخل المؤسسات الوطنية حالياً، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى تقليل المخاطر الأمنية التي يمثلها. ويمكن للضغط الدبلوماسي أو العقوبات أو حتى التهديد بفرض عقوبات أن يرغم مجلس النواب على الانعقاد وانتخاب رئيس جمهورية.

وإلى جانب "قرار مجلس الأمن رقم 1559"، يكشف البحث في السجلات التاريخية عن اتفاقية أخرى غير منفذة يجب إعادة النظر فيها من أجل تعزيز السيادة اللبنانية، وهي "اتفاق الطائف" لعام 1989، الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت خمسة عشر عاماً. فقد دعا هذا الاتفاق إلى بسط السيادة والسلطة اللبنانية في جنوب لبنان، الذي كان خاضعاً آنذاك للاحتلال الإسرائيلي، "وحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية". ومن الممكن أن تؤدي بعض بنود الاتفاق، إذا تم تنفيذها، إلى تعزيز مؤسسات الدولة والحد من الفساد، الذي يشكل جوهر حكم "حزب الله". على سبيل المثال، إن البنود التي تهدف إلى تأمين الإصلاحات، واستقلالية القضاء، واللامركزية الإدارية، وقانون انتخابي جديد غير طائفي، وتشكيل مجلس شيوخ، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى إنهاء سيطرة "حزب الله" على الحدود والمؤسسات والقرارات الأمنية. ولن توقف هذه الأدوات الأعمال العدائية الحالية على الفور، ولكن يمكن أن تساعد في ضمان الأمن على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية التي تشمل هذه الأدوات وتسلط الضوء على سيادة لبنان يمكن أن تحقق هدفين مهمين: التعبير بوضوح للنخبة السياسية اللبنانية عن أن الوضع الراهن لم يعد مقبولاً بنظر المجتمع الدولي، والشروع في عملية معالجة النظام السياسي في لبنان، وبالتالي احتواء تأثير "حزب الله" على القرارات الأمنية.

ولم تكن السنوات القليلة الماضية مشرقة بالنسبة للبنان، ويُعزى السبب بالدرجة الأولى إلى هيمنة "حزب الله" داخل النظام. ولا يمكن الخروج من الوضع الراهن إلا من خلال التخلص من التسلسل الهرمي السياسي الحالي، وهذا جهد يتطلب التزاماً جدياً من المجتمع الدولي. ومع ذلك، فقد أظهرت السنوات الأخيرة أيضاً أن النشاط الداخلي اللبناني يمكن أن يحدث تغييراً إيجابياً. على سبيل المثال، ساعدت احتجاجات عام 2019 في حرمان "حزب الله" من الأغلبية البرلمانية في انتخابات عام 2022، وساعدت المعارضة البرلمانية الهشة بل الحازمة في منع المرشح الرئاسي المقرّب من الحزب، سليمان فرنجية، من تبوّؤ السلطة.

باختصار، من المرجح أن يتضمن أي جهد دبلوماسي فعال لحماية الحدود اللبنانية الإسرائيلية مبادرة لترسيم الحدود ويجب أن يشمل جهوداً لتنفيذ "قرار مجلس الأمن رقم 1701"، على غرار خطة هوكستين. ولكن لضمان الأمن فعلاً، يجب أن تسعى الخطة أيضاً إلى احتواء "حزب الله" داخلياً، باستخدام جميع الأدوات الممكنة، بما في ذلك "قرار مجلس الأمن رقم 1559" و"اتفاق الطائف"، بالإضافة إلى العقوبات والضغط الدبلوماسي والدعم السياسي القوي للمعارضة.

طهران و"حزب الله"

فيما يتعين على الدبلوماسية أن تسعى جاهدة لاحتواء "حزب الله" في السياق اللبناني، يجب عليها أيضاً أن تنظر إلى الحزب كجهة فاعلة إقليمية. فمنذ حرب عام 2006 مع إسرائيل، شهد الحزب تغييرات كبيرة في أولوياته وقدراته وأدواره. واليوم، لا يُعد "حزب الله" عنصر "مقاومة ضد إسرائيل" فحسب، بل يُعتبر أيضاً الجيش الإقليمي الرائد لإيران، مع تزايد مسؤولياته منذ الاغتيال المستهدف لقاسم سليماني عام 2020. والآن يمكنه أن يدّعي عن حق بأنه حامي مصالح إيران الإقليمية. لذلك، ينبغي النظر إلى "حزب الله"، عند محاولة احتوائه في لبنان، كأداة إقليمية إيرانية، مع أولويات واستراتيجيات متغيرة. وتوضح السياقات التالية نظرته للعالم:

• **إيران تستخدم كل مواردها وأصولها لتحقيق أهدافها الإقليمية.** يضم شركاء طهران ووكلاؤها إلى جانب "حزب الله"، الحوثيين في اليمن والميليشيات في العراق. وتتمثل أهدافهم الرئيسية في إخراج الولايات المتحدة من المنطقة وجعل الحياة في إسرائيل غير ممكنة. وفي الحرب الحالية، تطمح إيران إلى الابتعاد عن غزة

والوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، ولكن مع استخدام أصولها الميليشياوية لتأمين مقعد على طاولة المفاوضات عندما تهدأ الأوضاع.

• **قدرات "حزب الله" والحوثيين أساسية لخطط طهران.** يفسر ذلك نمط النظام الإيراني في الاعتماد على وكلائه لمضايقة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها في المنطقة، والامتناع في الوقت نفسه عن إعلان الحرب. ويسمح هذا النهج لإيران بحماية نفسها من الهجمات المباشرة والحفاظ على قدراتها العسكرية لأي تصعيد مستقبلي.

• **الدبلوماسية الإسرائيلية - اللبنانية بإمكانها أن تخدم مصالح إيران.** طالما لم تقدّم طهران أي التزامات، فبإمكان النشاط الدبلوماسي بين إسرائيل ولبنان أن يعود بالفائدة على النظام الإيراني، حيث يسمح لوكيله "حزب الله" بكسب الوقت استعداداً للجولة التالية من الأعمال العدائية برعاية إيران. وقد أكد المسؤولون الإيرانيون، في تصريحات أخيرة، الحاجة إلى التحلي بـ"صبر استراتيجي" يسترشد بنهج عقلاني تجاه تحركات "محور المقاومة". ويعني ذلك الامتناع عن اتخاذ أي إجراء إلى أن تتمكن إيران من تحقيق التخصيب الكافي لليورانيوم لإنتاج قنبلة (ما يُعرف بـ"تجاوز العتبة النووية") أو أن تواجه خطراً وشيكاً.

ومع ذلك، أدت الهجمات الإسرائيلية على "حزب الله" إلى تعقيد جهود طهران للحفاظ على صورة وكيلها كجماعة مقاومة وخطابها الذي يجاهر بتشكيل جبهة موحدة وقادرة على الصمود. ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، يمكن التأكيد أن "حزب الله" خسر أكثر من إسرائيل من حيث الدعم الشعبي، والشرعية، والبنية التحتية العسكرية. ويسعى الحزب الآن إلى تجميد النزاع، مما يسمح له بتحقيق أولوياته الرئيسية، وأبرزها المحافظة على نفوذه في لبنان والمنطقة.

لمحة عن "حزب الله" كعنصر مقاومة

منذ أن غزت إسرائيل جنوب لبنان في عام 1982، قامت إيران بتعزيز سردية المقاومة الخاصة بـ"حزب الله" من خلال التركيز على الجهود العسكرية التي يبذلها الحزب ضد إسرائيل والتفاخر بالإنجازات ذات الصلة. وبدعم من نظام الأسد في سوريا وحركة "أمل" الشيعية في لبنان، قضى "حزب الله" في ثمانينيات القرن الماضي على حركات لبنانية أخرى مثل "جبهة المقاومة الوطنية" والجماعات الفلسطينية مثل "منظمة التحرير الفلسطينية". ومع ذلك، لم يشارك "حزب الله" في الحرب الأهلية اللبنانية، ولم يكن قد تسلل بعد إلى المؤسسات الوطنية أو قام بمواجهة عسكرية مع جهات فاعلة لبنانية أخرى. وهكذا تولى النظام السوري إلى حد كبير إدارة لبنان ما بعد الحرب.

وتوسع دور الحزب ونفوذه بشكل كبير في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، وتحديداً في عام 2000، عندما أعلن تحرير جنوب لبنان من القوات الإسرائيلية، وكذلك في عام 2005، عندما انسحبت القوات السورية من البلاد، الأمر الذي سهل دور "حزب الله" في إدارة مؤسسات الدولة. لكن في حرب عام 2006، أدى الرد الإسرائيلي العنيف على استفزازات الحزب على الحدود إلى تقويض حالة الردع غير المستقرة، مما دفع "حزب الله"، بناءً على طلب إيران، إلى تحويل جهوده نحو مساعدة طهران على توسيع موطئ قدمها في أربع دول هي لبنان وسوريا والعراق، إلى جانب اليمن.

ثم في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وفي أولى خطابات حسن نصر الله بعد اندلاع الحرب بين "حماس" وإسرائيل، وصف النزاع بأنه "معركة فلسطينية بحتة"، مما أثار شكوكاً حول دور الحزب في جبهة المقاومة الموحدة المزعومة. كما عكست لغته سعياً حثيثاً إلى تحقيق التوازن بين هوية الحزب كمقاوم من جهة وحساباته

السياسية ومصالح إيران من جهة أخرى، مع ترك "حماس" عملياً لتتدبر أمرها بنفسها. وكانت التداعيات بالنسبة لـ "حزب الله" بمثابة ضرر غير مسبوق لهويته كجماعة مقاومة وشرعيته في المنطقة.

وتشير الدلائل إلى أنه بعد انتهاء حرب غزة، ستسعى إيران إلى العودة إلى مخطط الردع القديم، وتعزيز مصالحها ونفوذها عبر وكلائها في جميع أنحاء المنطقة. وفي معرض قيامها بذلك، ستسعى إلى تحويل الرأي العام العربي لصالحها من خلال استغلال معاناة الفلسطينيين. وفي كافة الأحوال، تريد إيران تجنب الحرب مع إسرائيل في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن العودة إلى الوضع السابق ستكون مستحيلة فعلياً، نظراً للآثار الهائلة والصادمة التي خلّفها هجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي، والوجود الأمريكي المعزز في المنطقة، والمناوشات بين الولايات المتحدة وحلفائها مع الحوثيين في اليمن. وفي ضوء ذلك، تشكل مخاوف إيران من سوء التقدير وتبديد أصولها في المنطقة فرصاً لواشنطن للدفع نحو التسوية. كما توفر فرصاً للردع، كما تبين في الرد العسكري الأمريكي على مقتل ثلاثة جنود أمريكيين على يد الوكلاء العراقيين لإيران في الأردن. لكن إذا شعر النظام بالأمان فعلياً، معتبراً أن المجتمع الدولي سيستهدف مؤقتاً وكلاءه فقط، ستدفع طهران هؤلاء الوكلاء إلى تكثيف تحركاتهم بدلاً من تقليلها.

"حماس" في لبنان وإمكانية الإنكار المعقول من قبل "حزب الله"

إلى جانب القاعدة العسكرية السياسية لـ "حماس" في غزة ومسؤوليها السياسيين في قطر، تنمو الحركة أيضاً في أماكن أخرى من المنطقة، بما في ذلك من خلال إنشاء بنية تحتية عسكرية في لبنان، مضيفةً بذلك مستوى آخر من التهديد ضد إسرائيل. ويستحق هذا التهديد الاهتمام، لأن "حماس" و"حزب الله" ينسقان عملياتهما العسكرية في لبنان بشكل وثيق.

لمحة عن العلاقات بين "حماس" و"حزب الله"

تستمد العلاقة الحالية بين "حزب الله" و"حماس" جذورها من الدعم الإيراني منذ عام 2017 لتعزيز سيطرة "حماس" و"حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" على غزة، بما في ذلك من خلال تعزيز قدراتهما العسكرية. وقد ردت "حماس" الجميل بأن أصبحت الوكيل الرئيسي لـ "حزب الله" داخل لبنان.

لكن العلاقات بين "حماس" و"حزب الله" لم تكن دائماً قوية بهذا القدر. فبين عامَي 2012 و2017، عارضت قيادة "حماس" محاربة النظام السوري للمتمردين في الحرب الأهلية، مما وضع الحركة في مواجهة مباشرة مع "حزب الله" الداعم للأسد. بالإضافة إلى ذلك، في عصر الاحتكاك السنّي الشيعي، لا تتماشى أيديولوجية "حماس" المتجذرة في جماعة "الإخوان المسلمين" مع الإسلام السياسي الشيعي الذي يتبناه قادة إيران ووكلاؤها. ويمكن إرجاع إعادة انحياز "حماس" إلى إيران إلى بروز جيل جديد من القادة في الجناح العسكري للحركة في عام 2017، لا سيما يحيى السنوار وصالح العاروري. وقد أدرك هذا الجيل أن "الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" و"حزب الله" باقيان، تماماً كالأسد، وأدرك أيضاً قيمة دعمهما. وفي غضون ذلك، تراجع الفرع السوري لجماعة "الإخوان المسلمين" أمام الجماعات الأكثر تطرفاً مثل "جبهة النصرة" وتنظيم "الدولة الإسلامية". وكان العاروري هو الذي أشرف على التقارب بين "حماس" و"حزب الله"، علماً أنه كان يقيم في لبنان عند وفاته في كانون الثاني/يناير 2024.

وحصرت "حماس" نشاطها على الأراضي اللبنانية في المخيمات الفلسطينية الاثني عشر في البلاد، حتى اندلاع حرب غزة. وكان هذا الانخراط سياسياً إلى حد كبير حتى آب/أغسطس 2023، عندما نفذت الحركة،

بدعم إيراني، حملة عسكرية للسيطرة على عملية صنع القرار السياسي داخل المخيمات، مما أدى إلى إزاحة "منظمة التحرير الفلسطينية". وأسفرت الاشتباكات العنيفة في عين الحلوة على وجه التحديد عن تهجير سكان المخيم لأسابيع، واعتبر "حزب الله" أن سيطرة "حماس" ستعزز مكانته في المخيمات.

لكن عملية "طوفان الأقصى"، كما تشير "حماس" إلى أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر، شجعت الحركة على إطلاق أولى صواريخها على إسرائيل من لبنان في 10 تشرين الأول/أكتوبر، وكشفت بالتالي النقاب عن جناحها العسكري، "كتائب عز الدين القسام"، في البلاد. وجاء ذلك وسط علاقة أوثق بين "حماس" و"حزب الله"، حيث تطورت إلى تحالف، وقد أفادت بعض التقارير عن عقد اجتماعات بين القيادات وغرفة عمليات مشتركة و"جبهة المقاومة الموحدة" التي أعلنها نصر الله في نيسان/إبريل 2023. وكان العاروري من المحركين الرئيسيين لهذه الجهود، وساهم في إعادة بناء الثقة مع "حزب الله" في أعقاب خلافات الجماعتين بشأن الحرب السورية. كما كان العاروري من بين قادة "حماس" في لبنان الذين طُردوا من تركيا أو قطر (انتقل العاروري إلى لبنان من أنقرة في عام 2018). وتشمل هذه الشخصيات الرئيسية خليل الحية، الذي يرأس مكتب العلاقات الإسلامية والعربية التابع للحركة، وزاهر جبارين، نائب رئيس "حماس" في الضفة الغربية ومسؤول ملف الأسرى. ولا تعني الرتبة الأدنى لهاتين الشخصيتين، في سياق وفاة العاروري، تراجع التزام "حماس" بتعزيز العلاقات مع إيران و"حزب الله"، على الرغم من أن العلاقة بين الحركة وإيران لا تزال تفتقر للثقة. وفي الوقت الحالي على الأقل، تقدّر طهران الجماعة الإسلامية باعتبارها من الأصول الاستراتيجية في غزة التي تساعد على توسيع نفوذها في المنطقة، وهكذا تستمر العلاقة بينهما.

وقد شمل دور "حماس" سريع النمو في لبنان وجودها خارج المخيمات الفلسطينية وتدريب بعض المقاتلين في مواقع "الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" في إيران وسوريا. ونظراً لثقة إيران المتضعضعة بـ"حماس"، منحت الجمهورية الإسلامية "حزب الله" السلطة الكاملة للسيطرة على عمليات الحركة، التي تتخذ من غزة مقراً لها، في البلاد. ومن جانبها، تفاخرت قيادة الحزب مراراً وتكراراً بالدعم المالي والعسكري واللوجستي الذي تقدمه إيران لـ"حماس".

In a photo released in late October 2023, Hezbollah leader Hassan Nasrallah (right) meets in Beirut with Palestinian Islamic Jihad head Ziad al-Nakhleh (center) and Hamas deputy chief Saleh al-Arouri. The Hamas deputy was killed in an early 2024 airstrike.

Hezbollah Media Relations Office/ REUTERS

تواصل مع "الإخوان المسلمين" في لبنان

هناك عنصر آخر من عناصر التنسيق المكثف بين "حماس" و"حزب الله"، وهو التواصل مع فرع جماعة "الإخوان المسلمين" في لبنان ("الجماعة الإسلامية" أو "الإخوان"). وقد تم تسهيل هذا التطور من خلال انهيارُ عائلة الحريري السياسية في لبنان، والذي تخللته استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في كانون الثاني/يناير 2020، وما صاحبها من انسحاب للرعاة السعوديين والخليجيين الآخرين من المشهد السياسي اللبناني. وقد انتهز "حزب الله" فرصة الفراغ في الزعامة السنّية وسارع إلى العمل مع الجماعات السنّية مثل "الإخوان المسلمين" وقام بتجنيد شباب سنّة عاطلين عن العمل في "سرايا المقاومة" (غير الشيعية). ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلنت كل من جماعة "الإخوان المسلمين" و"سرايا المقاومة" مسؤوليتها عن تنفيذ هجمات ضد إسرائيل، وأعلنت "حماس" عن إنشاء لواء خاص بها باسم "طلائع طوفان الأقصى".

المنافع لـ "حماس"، والخيارات المتاحة لـ "حزب الله"، والردع الإسرائيلي

بالنسبة لـ "حزب الله"، يمكن لحليف فلسطيني مثل "حماس" أن يسمح بتعزيز مصداقيته كعنصر "مقاومة"، وهي مكانة فقدها أثناء القتال في سوريا ومناطق أخرى. وعلى المستوى العملياتي، قد يسمح التحالف للحزب بالحفاظ على إمكانية الإنكار المعقول عندما يسعى إلى التنصل من مسؤوليته عن إطلاق صواريخ أو تنفيذ أي هجوم آخر ضد إسرائيل.

منذ مطلع عام 2024، لا يبدو أن نشاط "حزب الله" و"حماس" في جنوب لبنان، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية العسكرية، يشير إلى الاستعداد في الالتزام بالقرارات الدولية، وخاصة "قرار مجلس الأمن رقم 1701". وحتى لو وافق "حزب الله" في النهاية على وقف الاشتباكات أو الحد منها على طول الحدود، لا يزال بإمكان قيادته استخدام وكلائها لمهاجمة إسرائيل مع الحفاظ على إمكانية الإنكار المعقول. وهناك خطر جدي لاحق قد يؤدي إلى قيام الحزب و"حماس" بتجنيد مقاتلين مدربين من أماكن أخرى في المنطقة لتعزيز قواتهم القتالية.

على المبادرات الدبلوماسية أن تراعي هذه الصورة بأكملها، من خلال دراسة نفوذ "حزب الله" داخل لبنان، وفي المخيمات الفلسطينية، وحتى ضمن السياسات الإسلامية السنّية. فما يريده الحزب فعلاً، كما سبقت الإشارة، هو العودة إلى الوضع الراهن الذي كان سائداً قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر، واستعادة حالة الردع القديمة، وكسب الوقت اللازم لتعزيز نفوذه اللبناني والإقليمي، ودعم وكلائه وسراياه (بما في ذلك "حماس" في لبنان)، وإعادة تأهيل قوته القتالية، وضمان استعداده بشكل أفضل للجولة المقبلة من القتال.

وبالنسبة لإسرائيل، أثبت نموذج الردع القديم عدم فعاليته في الوقت الحالي، ويجب إرغام "حزب الله" على التراجع. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية القيام بذلك وبأي أنواع من القوة ومتى.

آفاق الحرب وسيناريوهاتها

في المرحلة التالية من نزاع ما بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر، ستحاول إيران و"حزب الله" مواصلة هجماتهما المدروسة ضد إسرائيل انطلاقاً من لبنان، وضد الولايات المتحدة في سوريا والعراق، وضد التجارة الدولية في البحر الأحمر، على أمل الحفاظ على نفوذهما وميزتهما التفاوضية. لكن الأضرار الناجمة عن الضربات الإسرائيلية ضد البنية التحتية العسكرية لـ "حزب الله"، بالإضافة إلى الاغتيال المستهدف لقادة رفيعي المستوى، أصبحت محرجة وضارة للغاية بحيث لم يعد ممكناً تحّملها، وتخشى قيادات الحزب وإيران من حدوث أضرار طويلة الأمد إذا استمرت حرب غزة أو إذا صعّدت إسرائيل عملياتها العسكرية.

وفي غياب ترتيب سلام مقبول للجانبين، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً على المدى الطويل في الوقت الحالي، هو شن إسرائيل هجمات مستهدفة ضد "حزب الله" في لبنان، على غرار نموذج الهجمات المستهدفة ضد أصول الحزب في سوريا. ومن المرجح أن يشكل ذلك كابوساً للحزب، مع انهيار الردع والخطوط الحمراء تحت وابل القصف الإسرائيلي. فالغارات الجوية المستمرة على البنية التحتية العسكرية لـ "حزب الله"، بما في ذلك مستودعات الأسلحة وطرق التهريب وشبكات الاتصالات والقواعد العسكرية، من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف قدرات الحزب إلى حد كبير. ويمكن لإسرائيل أن تستخدم تكتيكات استخباراتية لاغتيال المزيد من قادة "حزب الله" و"حماس" و"الحرس الثوري الإسلامي الإيراني". لكن هذا السيناريو يحمل أيضاً خطر حدوث تصعيد غير متوقع وغير مرغوب فيه من قبل "حزب الله" إذا شعرت قيادته أن الضرر كبير جداً بحيث لا يمكن تجاهله.

وتطرح هذه الصورة القاتمة احتمال نشوب حرب شاملة، لن يكون فيها أمام "حزب الله" أي خيار سوى استخدام صواريخه بعيدة المدى والموجهة بدقة وكذلك "وحدة الرضوان" النخبوية التابعة له. ومن الممكن أن يتبع ذلك مزيد من التصعيد من قبل الحوثيين والميليشيات المدعومة من إيران في سوريا والعراق، على الرغم من بيان "كتائب حزب الله" الذي سعت من خلاله على ما يبدو إلى وقف التصعيد بعد مقتل الجنود الأمريكيين في الأردن. وتُعتبر متطلبات كل جانب حازمة. فلا يمكن لإسرائيل إعادة مواطنيها إلى الشمال من دون ضمانات أمنية، ولا يمكن لـ "حزب الله" تقديم تنازلات كبيرة من دون تأمين مكاسب مهمة لتعزيز دوره الإقليمي ومصالح إيران. وتزيد هذه الديناميكيات من احتمالية اتساع رقعة النزاع.

هل من حل للأزمة؟

إن اتباع نهج دبلوماسي حازم تجاه الأزمة على الحدود الشمالية لإسرائيل يمكن أن يساهم في تجنب حرب أوسع نطاقاً ووضع الأساس لمستقبل أقل إثارة للنزاع. ويجب أن يتضمن هذا النهج التنفيذ الصارم لـ "قرارَي مجلس الأمن رقم 1559 و1701" من خلال قوة دولية تنظيمية أكثر فعالية من "اليونيفيل" ومخولة بشكل واضح لمعاقبة المخالفين. إن أي استراتيجية للتعامل مع جنوب لبنان، وبالتالي مع إيران، يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً جميع ركائز قوة "حزب الله" في البلاد واستهدافها، بدءاً من ترسانته العسكرية، وحلفائه، ووصولاً إلى سيطرته على المجتمع الشيعي. فعلى مدار الأعوام الاثنين والأربعين الماضية، استثمر الحزب ورعاته الإيرانيون موارد كبيرة في بناء هذه الركائز وتعزيزها، لكنهم يتأرجحون اليوم بسبب الأزمات السياسية الداخلية والحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الأصول العسكرية لـ "حزب الله" في لبنان.

وللحد من قدرات "حزب الله" المالية وتفكيك تحالفاته السياسية، يجب على الولايات المتحدة أن تستأنف الاستهداف المستمر للشخصيات السياسية الفاسدة في لبنان من خلال العقوبات، لا سيما تلك الجهات السياسية غير التابعة للحزب التي تعمل على تمكينه وحمايته من دون أي تردد، في إطار سياسة شاملة تهدف إلى إعادة التوازن السياسي. ويمكن لواشنطن أيضاً أن تعمل مع حلفائها الأوروبيين لزيادة الضغط على "حزب الله" وشركائه. يتعين على الاتحاد الأوروبي بشكل خاص أن يتوقف عن التمييز بين الجناحين العسكري والسياسي للحزب، وأن يبدأ بإدراج حلفاء "حزب الله" وسياسييه الفاسدين على القائمة السوداء. فالنهج الأوروبي الذي يركز على ضمان الاستقرار من خلال التعامل مع الجهات الفاعلة السياسية اللبنانية نفسها لن يكفي بعد الآن.

قد يكون للفراغ المؤسساتي المؤسف في لبنان جانب مشرق، إذ يتيح الفرصة لترقية المسؤولين الذين يمكنهم إعادة سيادة البلاد واستعادة السيطرة على قراراتها الأمنية والعسكرية. ويمكن لرئيس الجمهورية القادم، وقائد

الجيش، وحاكم مصرف لبنان، والأمين العام للأمن العام أن يؤدوا هذه الأدوار، إذا تم تعيين الأشخاص المناسبين في هذه المناصب. ويمكن لهؤلاء القادة تنفيذ القرارات الدولية اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار المستدام. كما أن محاسبة الطبقة السياسية اللبنانية التي تدعم "حزب الله" مؤسساتياً تضطلع أيضاً بالأولوية، كما ذُكر سابقاً في سياق العقوبات. إن تجريد الحزب من سلطته السياسية داخلياً، ومن الحماية التي يوفرها له حلفاؤه وشركاؤه، يُعد خطوة ضرورية للحد من نفوذه داخل المؤسسات الأمنية. ولن يؤدي التركيز على الجانب العسكري وحده إلا إلى حلول مؤقتة في أحسن الأحوال.

أما فيما يتعلق بتوفير البدائل للمجتمع الشيعي، فإن الوقت الحالي هو الأكثر مناسبة للتواصل مع جماعات المعارضة، والحركات الشعبية، ورواد الأعمال التابعين له. ويجسد المجتمع الشيعي في لبنان نقطة القوة الرئيسية ونقطة الضعف الرئيسية لـ "حزب الله" على حد سواء. فمن دون هذا المجتمع، لا يستطيع الحزب الفوز في الانتخابات، أو تجنيد المقاتلين، أو الاحتماء بقاعدة دعم سياسية ومادية، ولهذا السبب على وجه التحديد أنفقت إيران قدراً كبيراً من مواردها على القاعدة الشيعية منذ ثمانينيات القرن الماضي بقدر ما أنفقته على القوة العسكرية لـ "حزب الله". لكن المجتمع الشيعي أصبح اليوم منقسماً بشدة حول مهمة الحزب. فعناصر الدعم الشيعي لـ "حزب الله"، أي سردية المقاومة، وتوفير فرص العمل والخدمات، والهوية المذهبية، تنهار جميعها اليوم بسبب الأزمة السياسية للحزب، والتحولات في ميزانيته، وانكسار سردية المقاومة.

ولابد للنهج الدبلوماسي الفعال الذي تقوده الولايات المتحدة أن يأخذ في الاعتبار أخيراً النمو العسكري الذي تتمتع به "حماس" داخل لبنان وأن يفرض تدابير عقابية إذا سعى "حزب الله" وراء إمكانية الإنكار المعقول من خلال الاختباء وراء "حماس"، أو جماعة "الإخوان المسلمين"، أو غيرها من الجماعات التي يؤثر فيها. وتتطلب مبادرة ضمان أمن الحدود الإسرائيلية - اللبنانية بصورة دائمة استراتيجية قصيرة الأمد للحد من الاشتباكات وربما التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود وتنفيذ القرارات الدولية. ولكن من الضروري أن يقترن ذلك باستراتيجية طويلة الأمد لاستهداف ركائز القوة الأخرى لدى "حزب الله"، واحتواء نفوذه في لبنان، وبالتالي كبح قوة إيران الرئيسية في المنطقة.